

لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال بعض المراجع الجزائرية

د. سعد طاعة،

جامعة معسكر.

مقدمة: أصبحت الثورة بعد صدور قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م وتطبيقها ميدانياً أكثر تنظيماً وفعالية وقوة وشمولية ، فتحققت الانتصارات العسكرية والسياسية وزاد التلاحم بين الشعب وثورته ، كما تعاضم وزن الجزائر دولياً. ونظراً للمأزق الذي صارت عليه الحكومة الفرنسية جراء الهزائم المتتالية ، حاولت هذه الحكومة الاستئجاب بالجنرال ديغول لينقذها من خطر الثورة ، حاول هذا الأخير وبكل الطرق والوسائل خاصة العسكرية والسياسية والاقتصادية ، القضاء عليها وكانت الإدارة الفرنسية في عهده مصممة أكثر من أي وقت مضى على خنق النشاط الثوري وإجبار المجاهدين والشعب على الاستسلام ، لذا اتسمت مرحلة حكمه بالرعب والإرهاب و القتل والتشريد والتعذيب و القهر والفقر ، وكل ما هو مناقض للإنسانية ، وذلك من خلال بناء مراكز الموت البطيء ، المحتشدات ، والمعتقلات والسجون ، وإتباع أسلوب الأرض المحروقة وإنشاء المناطق المحرمة وممارسة التعذيب بكل الطرق والوسائل وإقامة الحواجز على طول الحدود التونسية و المغربية ، وكان لنتيجة استخدام هذه الأساليب الجهنمية أضرار وخيمة ، وإن شراسة هذه الحرب التي تخوضها فرنسا ضد الشعب الجزائري بكل الطرق كانت أكثر ضراوة يقول كريم بلقاسم : " حدثني صحافي يوغسلافي عاش مع جيشنا الوطني مدة من الزمن ، فقال إن ما مر فوق رأسي من رصاص وأنا مع جيش التحرير الجزائري طيلة شهر واحد ، هو أكثر مما استهدفت إليه طيلة عام

كاميل في ثورة يوغسلافيا " . (المجاهد ، العدد 44/14/06/1959م)

كما دفعت هذه الغطرسة الاستعمارية وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة إلى توجيه نداء جاء فيه: "أيها الجيش الوطني المظفر أوجه إليك تهنئة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على مواقفك المشرفة ، ونضالك القوي ، وأنت أيها الشعب الجزائري ، فإن حكومتك الوطنية تسجل لك شكرها على تأييدك الشامل لجيشك الوطني المحارب ، إن الحرب يمكن أن تستمر طويلا ولكن هدفنا الذي مات من أجله 900 ألف من أبناء الشعب وضحوا في سبيله ، هذا الهدف لا بد أن نصل إليه " . (المجاهد ، العدد 44/14/06/1959م)

تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

إن حتمية تطور الصراع مع العدو الفرنسي قد أوجبت تشكيل حكومة مؤقتة سنة 1958م ، تكون بمثابة الرأس المسير للثورة والناطقة باسمها في جميع المحافل الدولية ، وهذا ما أكده العقيد أوعمران في مطلب فرحات عباس بضرورة الإعلان عن الحكومة المؤقتة . (إدريس ، ف. 118. 2004) وبالرغم من توسعة لجنة التنسيق والتنفيذ حيث كلف ابن طوبال بالشؤون الداخلية ، وبوصوف بالاتصالات والمراسلات ، وكريم بلقاسم بالقوى المسلحة ، وأوعمران بالتسليح والتموين العام ، ومحمود الشريف بالشؤون المالية (MALEK, R.2001.32)

ظهرت هذه اللجنة وكأنها عاجزة على مواصلة تسيير الثورة ، فكان لابد من إيجاد البديل حيث اتخذ " المجلس الوطني للثورة في 28/08/1957م قرارا فوض فيه لجنة التنسيق والتنفيذ تأليف تلك الحكومة ومن جبهة التحرير الوطني التي كانت تمارس نشاطها

الأساسي في الجزائر باعتبارها حركة شعبية " (سعد الله ، ع 2006. 69)

و عن ميلاد أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، جاء في افتتاحية المجاهد " باسم الشعب ، ونظراً للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ - لائحة 28 أوت 1957م - فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية " (المجاهد ، ع خ . 19/09/1958 م) وتم الإعلان عنها يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958م في الساعة الثالثة عشرة بتوقيت الجزائر ، ثم تم إعلان قيام الحكومة المؤقتة في سائر أنحاء الوطن ، وكذلك في الرباط وتونس والقاهرة . (بجاوي ، م 2005. 106)

إن تأسيس الحكومة المؤقتة جاء في ظروف هامة ، فتكوينها " كان للرد على مخططات ديغول السياسية وعلى مزاعمه القائلة بأنه لا يجد من يتفاوض معه ولا من يمثل هذا الشعب الجزائري " (الجندي ، خ . 1986. 221) ومن الظروف الأخرى التي ساهمت في تأسيسها الانهيار العسكري والسياسي والاقتصادي الذي صارت عليه الإدارة الفرنسية ، حيث طالب الكولون بعد مظاهرات 26 أفريل 1958م إنشاء حكومة خلاص وطني (STORA, B.1993.84) ، هذه الحكومة التي تظهر بعد تمرد 13 ماي 1958م ستعمل على تنويع " أساليب التعذيب الجسدي والنفسي ، للرد على الانتصارات والمكاسب التي حققتها الثورة " . (DELPART,R2001.136) يعتبر ميلاد الحكومة الجزائرية نتيجة جهود داخلية وخارجية ، ولا يمكن " أن تكون هذه الحكومة إلا حكومة مجسدة لأهداف دولة وشعب يكافح من أجل الاستقلال بكامل أبعاده ، إنها بالإضافة إلى كونها حكومة دولة تحت الاحتلال ، شكلت كذلك جزءاً من إستراتيجية الثورة

تجاه السياسة التي تقودها فرنسا في الجزائر". (سعد الله ، ع 2006. 67) أما من الناحية القانونية، فاعتبرت أنها حكومة مؤقتة وليست دائمة، " فلقد رأت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تصف نفسها بأنها مؤقتة ، فهي قد اختارت هذا التقليد وهو الأكثر ديمقراطية ، ورفضت أن تعتبر نفسها على أنها الحكومة النهائية لبلادها " (بجاوي ، م. 2005. 107) لقد اعترفت ست دول منذ الساعات الأولى من إنشائها وهي الجمهورية التونسية، الجمهورية العربية المتحدة ، المغرب ، ليبيا، العراق، اليمن، أما حكومة الإدارة الفرنسية اعتبرت قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عمل عدائي، حيث " أبلغت جميع الدول أنها ستعتبر الاعتراف بالحكومة الجزائرية عملاً غير ودي ". (زغلول فؤاد ، س. 1960. 261) وأسندت لهذه الحكومة من الناحية القانونية وظائف متعددة حيث " يتم تعيين هذه الحكومة من قبل المجلس الوطني للثورة ، وهي مسؤولة أمامه عن سياستها ، كما أنها تقوم بكافة وظائف الحكومة العادية ، وتقر موازنة الدولة ، وتتولى التعيين للمناصب الحربية العليا ، والوظائف المدنية الهامة ، كما يدخل في اختصاصها إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول " (بجاوي ، م. 2005. 132) .

أجهزة الحكومة المؤقتة :

أعلن فرحات عباس بتاريخ 08 فيفري 1958م " بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي قيد الدراسة " (الأشرف ، م. 2007. 107) وبعدها حُلت لجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت عاجزة عن مواجهة التحديات التي طرأت على الساحة السياسية، ومناقشة الأوضاع داخل الوطن ، ومجيء ديفول إلى سدة الحكم، كل هذا ساهم في إعلان إنشاء حكومة مؤقتة بتاريخ 1958/09/19م ، تتشكل من 19 عضواً من بينهم 14 وزير

ونائبين للرئيس، وثلاثة كُتاب دولة، حيث "أصبح فرحات عباس أول رئيس وزراء ورئيس للحكومة، وأحمد بن بلة نائبه الأول، وكريم بلقاسم وزير للدفاع، ومحمد الأمين دباغين وزير الشؤون الخارجية، والأخضر بن طوبال وزير الشؤون الداخلية". (DAHLEB, S. 2001. 250) إضافة إلى وجود أجهزة أخرى حساسة كانت الثورة بحاجة إليها، منها "وزارة التموين والسلاح وعلى رأسها محمد الشريف، أما الاتصالات العامة والمخابرات تحت قيادة عبد الحفيظ بوصوف، كما عين عبد الحميد مهري وزير الشؤون المغرب العربي، وأحمد فرانسيس وزير الشؤون الاقتصادية والمالية، ووزير الأخبار محمد يزيد، ووزير الثقافة أحمد توفيق المدني كما عُين القادة التاريخيين حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر وزراء دولة". (المجاهد، ع. خ. 19/09/1958م)

بعد تشكيل الحكومة المؤقتة و الإعلان عنها من القاهرة أصبح مقرها على أرض الجزائر، ومما زاد في حيرة وارتباك السلطات الفرنسية، هو الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة والاعترافات المتوالية بها، ووجود أسماء وزراء ضمن تشكيلتها موجودون داخل السجون الفرنسية. وكانت أول واجبات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تتمثل في الإشادة بالشعب الجزائري الشهيد الذي تعرض لأشد المحن في سبيل ميلاد جمهورية جزائرية مستقلة، فكانت المهمة الرئيسية لميلاد هذه الحكومة هو تحقيق الاستقلال الوطني، ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي وجهتها غداة تشكيلها للرئيس جمال عبد الناصر والتي جاء فيها: "إن تشكيل هذه الحكومة في هذا الوقت بالذات إنما هو رد عملي علني على ذلك التحدي الصارخ، الذي لقت به الحكومة الاستعمارية الفرنسية

على وجه الشعب الجزائري المجاهد ، عندما أعلنت سياسة الاندماج التام". (أزغويدي ، م ل 171. 1989)

إدارة الحكومة المؤقتة للثورة من خلال:

أ- النشاط الحربي: بالرغم من أن التركيز كان على الجانب السياسي بعد تكوين الحكومة المؤقتة ، إلا أن الجانب العسكري أخذ المكانة الأولى بالنسبة للثورة الجزائرية ، حيث أنشئت أجهزة وهياكل داخل الحكومة المؤقتة تهتم فقط بالجانب الحربي ، ومنها وزارة الدفاع أو القوات المسلحة بقيادة كريم بلقاسم ، ووزارة التموين والسلاح بقيادة محمد الشريف ، ووزارة الاتصالات العامة والمخابرات بقيادة عبد الحفيظ بوصوف ، وحتى لما انبثقت الحكومة الثانية بداية 1960م ، فإنها أسست القيادة العامة لجيش التحرير وهذا ما يثبت أهمية هذا النشاط بالنسبة للحكومة.

كانت ظروف المرحلة 1958 - 1962م تحتم على الحكومة الاهتمام الأكبر بالنشاط الحربي ، والرد على الغطرسة الفرنسية ، حيث شهدت هذه المرحلة " عمليات التمشيط التي قادها الجنرال شال ، وأشهرها عملية المنظار في الولاية الثالثة ، وعمليات الأحجار الكريمة في الولاية الثانية ، وغيرها من العمليات " . (الجنيد ، خ . 1986. 248)

لقد ركزت الحكومة المؤقتة على تنظيم الجيش وتعزيزه بالسلاح لكي يكون قادراً على مواصلة الثورة وإقناع الفرنسيين بوجود هذه القوة ، حتى يتفاوضوا مع جبهة التحرير عن طريق ممثليهم أي الحكومة المؤقتة. وجاء على لسان جريدة الأهالي العراقية طلب المساعدة والمعونة الحربية من قبل الرئيس فرحات عباس ، حيث قال " نحن نترقب من العالم أجمع إعانة مادية وأدبية ، لأننا ندافع عن قضية عادلة مشروعة ، أما فيما يخص الشعوب الإفريقية والآسيوية وخاصة الشعوب العربية ، فإننا لا نكتف منها

بالعون الأدبي ومن حق الشعب الجزائري الذي استشهد منه حتى الآن في معركة التحرير العشر من سكانه ، أن يطلب المال والإعانات الحيوية والأسلحة ، ترى هل ننتظر حتى يُباد شعب الجزائري عن آخره ونحاسب بعد ذلك الشعوب على مسؤولياتها ؟" (المجاهد ، العدد 43. 18/05/1959م) وفي هذا الصدد سعت الحكومة إلى طلب المساعدة لتموين الثورة ، فزار وفد من الحكومة يوغسلافيا ولم تكن هذه الزيارة لمجرد حفلات الاستقبال والترحاب ، وإنما كانت بالخصوص العمل المثمر. (المجاهد ، العدد 49. 29/06/1959م) وبالفعل كان هذا العمل مثمراً ففي سجل الإمدادات المقدمة إلى الجزائر "منحت يوغسلافيا في عهد تيتو ، هدية والتي أرسلت عن طريق ميناء الإسكندرية في مصر ، على شكل معونة مكونة من آلاف البنادق والرشاشات". (بن عمر، م. 2009. 207)

وفي أول نوفمبر 1959م حرر السيد توفيق المدني مذكرة وجهها إلى السيد جمال عبد الناصر " يُذكره فيها بحاجة الثورة الماسة إلى المال وعتاد الحرب ، خاصة بعد إنشاء الخطوط المكهربة على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية لمنع تمرير السلاح إلى الثوار". (سعيد ، و. 2009. 57) كما سعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومن الناحية القانونية ، تطبيق اتفاقيات جنيف فيما يخص أسرى الحرب ، " ففي 04/10/1958م أصدرت الحكومة المؤقتة مرسوماً ، قضى بإطلاق سراح أسرى الحرب بلا قيد أو شرط ، وكانت تأمل من وراء هذا السلوك أن ترى الجانب الفرنسي يطبق المبادئ الإنسانية بصورة تدريجية حول النزاع القائم " (بجاوي ، م. 2005. 287) .

ب- النشاط السياسي: كان من بين الأنشطة الهامة التي اهتمت بها الحكومة المؤقتة لاستمرار الثورة ، ولتعويض أي خسارة في

الجانب الحربي ، خاصة وأن المرحلة شنت فيها إدارة ديغول الإجرامية حرب إبادة على الشعب الجزائري ، فإن "الحكومة المؤقتة شعرت بأهمية تنظيم العنصر السكاني والتوعية ، بحيث الثورة تتواصل ويكون هناك تنظيم سياسي يقوم بإفشال محاولات ديغول العسكرية في عزل الشعب عن الثورة ". (الجنيدي، خ. 1986. 249)

كانت الحكومة المؤقتة حريصة للرد على كل المناورات السياسية التي جاء بها ديغول للقضاء على الثورة ، ويتضح ذلك من خلال موقفها من فكرة تقرير المصير ، وقد بينته من خلال جريدة المجاهد في نداء جاء فيه: "أيها الشعب الجزائري إن جبهة التحرير هي جبهتك ، وإن انتصارها هو انتصارك ، أما نحن فقد صممنا على السير في الكفاح حتى النهاية ، واثقين من حقيقة عواطفك المعادية للاستعمار ، وأقوياء بتأييدك.... هكذا رأت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في بيانها الصادر يوم 28 سبتمبر جواباً على تصريح ديغول الذي أذاعه في 16 سبتمبر 1959م ". (المجاهد ، العدد 52. 1959/10/05م) كما حددت الحكومة المؤقتة شروط التفاوض في مسألة تقرير المصير من خلال بلاغها المؤرخ في 13 جوان 1960م حيث جاء فيه: "إن الحكومة المؤقتة الجزائرية التي عبرت باستمرار وبإخلاص عن إرادة الشعب الجزائري في الاستقلال ، تسجل بارتياح موقف دول الوفاق الإفريقية التي تطالب باستقلالها ، إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر بأن الضمانات للاستشارات الحرة للشعب الجزائري ، لا يمكن أن تضبط من طرف واحد وإنما يجب أن يضبطها الطرفان المتنازعان ". (المجاهد ، العدد 70. 1960/06/13م) لقد حددت الحكومة المؤقتة شروطاً أهمها ، لا وقف لإطلاق النار إلا بعد إتمام المفاوضات ، وأن تقرير المصير لا بد أن يكون تقريراً كاملاً ، وهذا ما أكدته في ردها على

تصريح ديفول : "أنها لا تشير مجادلة كلامية مع أي كان، لقد أكتفت بأن عرضت على ديفول التفاوض في الشروط السياسية والعسكرية لتحقيق السلم، وتمكين الشعب الجزائري من ممارسة حق تقرير المصير بحرية". (المجاهد ، العدد 52. 1959/10/19م)

ج- النشاط الدبلوماسي: قامت الحكومة المؤقتة بنشاط كبير لجلب اهتمام الرأي العام العالمي وتوسيع دائرة تحالفاتها ومضاعفة اتصالاتها ، من خلال إرسال بعثاتها الى مختلف أنحاء العالم ،وبالفعل فقد وصل صوت الجزائر الشائرة عبر الندوات والمؤتمرات والاجتماعات الدولية ،فمناسبة الذكرى الأولى لتأسيس الحكومة جاء ما يلي : " تشاء مصادفات التاريخ أن تقترن هذه الذكرى السنوية الأولى لانبعثت حكومة الدولة الجزائرية المناضلة ، بدخول قضيتنا في مرحلة عظيمة من مراحل تطورها المطرد ،وهي تسجيلها مرة أخرى في جدول أعمال المحادثات الأمريكية الروسية ، بعد مؤتمري منروفييا والدار البيضاء ،وعروض الجنرال ديفول الأخيرة ، وانتظار العالم كله رد الحكومة المؤقتة على هذه العروض ". (المجاهد ، العدد 51. 1959/09/21م)

وقد برز النشاط الدبلوماسي من خلال عاملين هما المفاوضات ، وطلب الدعم الدبلوماسي، من قبل الدول الشقيقة والصديقة. بالنسبة للعامل الأول فقد وجه فرحات عباس نداء جاء فيه : "أيها الشعب الجزائري في المرحلة التي بلغتها حربنا التحريرية اليوم، نستطيع أن نعتبر محادثات مولان إيجابية ذلك أننا أصبحنا اليوم نعرف جيداً نوايا خصمنا الحقيقية ،ونحن نعرف أن هذا الاجتماع الرسمي الأول بيننا وبين الحكومة الفرنسية لم يكن ممكناً ، إلا بفضل كفاح شعبنا وبطولة جيشه الوطني ". (المجاهد ، العدد 72. 1960/07/11م) وكانت للحكومة المؤقتة فلسفة واضحة من المفاوضات ،رغبة منها في سلام حقيقي، وليس في

سلام مزيف أو استسلام ، يقول فرحات عباس : " إن أقصر طريق نحو السلم هو شن الحرب على الحلول الزائفة ، وإذ كان الجانب الجزائري مقتنعاً بهذا الرأي ، فإنه من فائدة قضية السلم ونجاحها ، أن يقتنع به الجانب الفرنسي ". (المجاهد ، العدد 71 . 1960/06/27م)

أما في إطار الجانب الدبلوماسي ، فإن الحكومة المؤقتة طلبت وبإلحاح دعم الدول الشقيقة ، من خلال إرسال الوفود حيث " استقبل الملك محمد الخامس الوزراء الجزائريين ، كريم بلقاسم ، وعبد الحفيظ بوصوف ، وعبد الحميد مهري وأجرى معهم حديثاً أخوياً ودياً ، وأكد لهم فيه تضامن المغرب المطلق ملكاً وحكومة وشعباً مع الجزائر المجاهدة ". (المجاهد ، العدد 43 . 1959/06/01م)

استمرت سياسة تكثيف الزيارات الدبلوماسية ، لطلب العون والمساعدة من قبل دول الجوار ، فاتجه فرحات عباس إلى ليبيا ، وكانت الطائرة المقلّة لرئيس الحكومة الجزائرية القادم من المشرق ، تحلق فوق أرض بنغازي عاصمة الدولة الفيدرالية للمملكة المتحدة ، وعنوانت جريدة المجاهد مقال لها " يبدأ اليوم في زيارة لجزء من وطنه المغربي الصغير ، ستمتد هذه الزيارات إلى وطنه العربي الكبير بين الخليج والأطلسي " (المجاهد ، العدد 1959/02/37م)

وفي شهر ديسمبر 1958م قام وفد ، يتألف من السادة بن خدة ، محمد الشريف ، سعد دحلب ، بزيارة إلى الصين لقي الوفد استقبالا رائعا ، وقد كلل هذا النجاح الدبلوماسي باقتراح إلى الأمم المتحدة ، المتمثل في " الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال والتوصية ببدء مفاوضات ". (الشيخ ، س. 2002 . 95) فهذه نماذج عن جملة الزيارات التي توضح إدارة الثورة دبلوماسياً من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

أثر هذه الإدارة على مسار الثورة:

بالرغم من تجاهل الإدارة الفرنسية تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، والتي أصبحت الممثل الرسمي لجبهة التحرير في الداخل والخارج ، وبالرغم من الضغط الذي كانت تمارسه الحكومة الفرنسية على كل دولة تعترف بالحكومة المؤقتة من خلال قطع علاقاتها معها ، وبالرغم من ضم هذه الحكومة شخصيات من اتجاهات فكرية مختلفة ، والأفاق السياسية المتباينة لكل شخصية ، فإن هذه الحكومة كانت تعبر عن رغبة جبهة التحرير الوطني في الاستقلال كمطلب رئيسي ، وأن يتلقى العمل الخارجي دفعاً جديداً بعد أن ربح رهان الداخل ، وحققت الوحدة الوطنية حول النضال من أجل الحرية ، ومن الرهانات الصعبة التي واجهت الحكومة المؤقتة ونجحت فيها ، هي إدارتها للثورة على المستوى الداخلي والخارجي عسكرياً ، سياسياً ، دبلوماسياً ويظهر ذلك من خلال :

1- كسب رهان الدعاية لصالح الثورة والقضية الوطنية ، فأصبحت وسائل الإعلام العالمية ، تطرح المشكل الجزائري على أنه مشكل تقرير مصير لشعب يكافح في سبيل الاستقلال.

2- تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الحصول على مساعدات مادية ومعنوية ، من جلب للأسلحة والمساعدات الغذائية لليتامى والمعطوبين واللاجئين والأدوية للمرضى ، ووقوف منظمات عالمية لحقوق الإنسان على حقيقة الوضع في الجزائر.

3- دور الوفد الخارجي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في التعريف بالقضية الجزائرية ، رغم الضغوط والفيثو الفرنسي ورغم العراقيل ، من خلال اعتراف كثير من دول العالم بعدالة القضية الجزائرية وبحق تقرير مصير الشعب الجزائري

، خاصة من قبل التضامن الأفرو آسيوي، والمعسكر الاشتراكي ، ودول أمريكا اللاتينية ، وكل دول العالم الثالث.

4- تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الحصول على المساعدات، والمنح للطلبة الجزائريين ومتابعة أوضاعهم، (بوضعية، ع.2004. 217) وسيكون لهؤلاء الطلبة ، دور مهم في تسيير دواليب الإدارة ، والاقتصاد ، والمجتمع ، بعد تحقيق الاستقلال.

الخاتمة:

تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958م ، وتمكنت أجهزة وهيكل هذه الحكومة من إدارة الثورة على كافة الصعد، الداخلية والخارجية، فأصبحت أكثر تنظيمًا وقوة ولها شخصية قانونية ، استخدمتها خلال التفاوض مع الحكومة الفرنسية ، وتمكنت كذلك الثورة من الاستمرارية من خلال أجهزة الحكومة ، في طلب المساعدة والعون للثورة ، والاعتراف بالقضية الوطنية ، وهذا ما أجبر ديغول على فتح باب التفاوض بالشروط التي تريدها جبهة التحرير الوطني.

قائمة المصادر:

- 1- الأشرف ، مصطفى . (2007). الجزائر الأمة و المجتمع ، تر: حنيفة بن عيسى. الجزائر. دار القصة للنشر
- 2- بجاوي، محمد . (2005). الثورة الجزائرية والقانون الدولي 1960- 1961، تر : علي الخش ومراجعة محمد فاضل. دار رائد للكتاب
- 3- زغلول فؤاد ، سعد . (1960) . عشت مع ثوار الجزائر. بيروت. دار العلم للملايين .
- 4 - المجاهد ، نسخ إلكترونية. أعداد: 37، 43، 44، 49، 51، 53، 70، 71، 72، عدد خاص.
- 5- DAHLEB, Saad. (2001). Mission Accomplie. 2Eme édition. Alger. Dahleb Édition

- 6- MALEK, Redha. (2001). L'Algérie à Evian, histoire des négociations secrets. 1956- 1962. Alger. ANEP.

قائمة المراجع :

- 7- أزغيدى، محمد لحسن. (1989). مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956 - 1962م. الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتاب.
- 8- بن عمر، مصطفى. (2009). الطريق الشاق نحو الحرية. الجزائر. دار هومة
- 9- بوضربة، عمر. (2004): "لمحات عن الطلبة والأوساط الجامعية في نشاط المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958- 1962م". المصادر، المركز الوطني للبحث للحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م. العدد 15. ص 217/227-
- 10- الجنيدي، خليفة. (1986م) حوار حول الثورة ج2. الجزائر. المركز الوطني للتوثيق و الصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- 11- الشيخ، سليمان. (2002). الجزائر تحمل السلاح في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة- تر: محمد حافظ الجمالي. الجزائر. منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال.
- 12- فاضلي، إدريس. (2004). حزب جبهة التحرير الوطني PFLN. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.
- 13- سعد الله، عمر (2006): "الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني" المصادر، المركز الوطني للبحث للحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م. العدد 14. ص 65/99
- 14- سعدي، وهيبة. (2009). الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954- 1962م. الجزائر. دار المعرفة
- 15- STORA, Ben Jamin. (1993) Histoire de la guerre d'Algérie 1954- 1962. Paris. Édition le monde.
- 16- DELPARD, Raphael. (2001). 20 Ans pendant la guerre d'Algérie génération sacrifiées. Paris. Michel Lafon .